جامعة الملك سعود
قسم المخطوطات
عمادة شؤون المكتبات

اولا تاخر الوضع عن اللفظ بالنظر الى الذات اذ انما تعهد هذا
فنقول اقسام اللفظ الموضوع من حيث تشخص المعنى وعمومه
وخصوص الوضع وعمومه على ما يقتضيه التقسيم العقلي ابتداء
اربعة لان المعنى اما ان يتشخص اولا وعلى كلا التقديرين فالوضع
اما خاص اولا فاذا لم يكن موضوعا لمتشخص باعتبار تعقله
بخصوصه ويسمى هذا الوضع وضعا خاصا لموضوع له خاص
كما اذا تصورت ذات زيد ووضعت لفظ باذاته والثاني ما وضع
لمتشخص باعتبار تعقله لا بخصوصه بل بامر عام ويسمى ذلك
الوضع وضعا عاما لموضوع له خاص كاسماء الاشارة على
سبيل وهذا التقسيم انما يجب ان يكون معتبرا
والثالث ما وضع لامر كلي باعتبار تعقله كذلك اي على
عمومه ويسمى هذا الوضع وضعا عاما والموضوع له عاما
كما اذا تصورت معنى الحيوان والناطق ووضعت لفظ انسان
بازائه والرابع ما وضع لكلي باعتبار تعقله بخصوصية بعض
افراده وهذا التقسيم تماما لا وجود له بل حكموا باستحالته لان

لان الخصوصيات لا يعقل كونها مرآة للاحظة كليتها
بخلاف العكس واكتفى بذكر القسمين من تلك الاقسام الاربعة
لعدم تحقق الرابع وظهور الثالث وعدم تعلق الغرض به
فيما هو المقصود الاصلي من تلك الرسالة وهو تحقيق معنى
الحروف والمضمر واسم الاشارة والموصول والاول وان كان كذلك
الا انه شارك الثاني في تشخص المعنى تعرض له لمزيد توضيح
صاحبه وقوله بعينه فيحمل ان يكون في مقابلة قوله بامر عام
اي قد يوضع اللفظ لشخص تعقله بعينه وشخصه وقد يوضع
له باعتبار امر عام اي باعتبار تعقله بامر عام وذلك اي الوضع
لشخص باعتبار امر عام يتحقق بان يعقل امر عام مشترك
بين اشخاص ثم يقال هذا اللفظ موضوع لكل واحد من هذه
الاشخاص اي يعين اللفظ بازاء كل واحد من افراده الشخصية
سواء كان ذلك الامر العام من ذاتياتها كما يقال في معاني
الحروف او من عوارضها كما في المضمر واسماء الاشارة وذلك
الامر العام ملحوظ باعتبار كونه مرآة للاحظة تلك الافراد

Copyright © King Saud University